بين مفهومي الصّراع اللغوي والسّلم بين اللغات

د. محمد بسناسي*

تمهيد

إنّ الصراعات منذ القديم وحتّى يومنا هذا، تلوّنت بعدّة ألوان، وقامت قائمتها على طائفة من البواعث المحرّكة لها؛ فنشأت أشكال الصراع وَفْقاً لجملة من الأسس، كالتباين الدّيني، والتمايز العرقي، والمطامح السياسيّة، والمصالح الاقتصاديّة، والاختلافات في الاتجاهات المذهبيّة والعَقَدِيّة. ولم تكن اللغات البشرية بمنأى عن الصراعات؛ ففي الجزائر التي عرفت احتلالاً استيطانياً، جَرَتْ محاربة اللغة العربيّة بكلّ الأشكال، وفي بلجيكا تحتدم الصراعات ذات البعد اللساني/الثقافي بين الفرنكوفونيين والفلمنكة بين الفينة والفينة، وفي إسبانيا يطالب الكتالانيون مراراً بالانفصال عن إسبانيا، نظراً لتباين لسان الطرفين، والحال كذلك بالنسبة إلى الكورسيكيين، الذين ينادون بالانفصال عن السيادة الفرنسية، تحت ذريعة الاختلافات اللغويّة والثقافيّة. ويعرف الوطن العربي صراعات في المجال اللغوي، وبخاصّة بين دعاة استعمال العربية، ونظرائهم عَرّابي اللغات الأجنبية من جهة، وبين من يُؤْثرون توظيف العربية الفصحى، ومناوئيهم من المدافعين عن استعمال اللهجات المحكيّة من جهة أخرى، ولا غرو أنّ معطيات الصراع اللغوي وتجلّياته، تخلق جوّاً من التشاحن بين المتحمسين لهذا الخيار أو ذاك. ولقد اهتدت بعض الدول تفادياً للصراعات اللغويّة، وما قد ينجرّ عنها من قلاقل، إلى بلورة فكرة سِلْمِ اللغات، لما تتيحه من مجال فسيح من التعايش بين الألسنة، ومن اعتراف متبادل بواقع التعدّد اللغوي، ولقد كانت سويسرا أنموذجاً رائداً مترجماً لهذا الخيار. فلنستهلّ خطابنا

* دكتور من جامعة ليون 2، مختّص في التّرجمة، والتعدّد اللغوي، واللسانيات

باستيضاح ظاهرة التعدّد اللغوي؛ ذلك أنّها سياق خصيب للصراع اللغوي، ومنطلَق ما يؤول إليه التعاطي الرّسمي والنُّخْبويّ له.

1. ظاهرة التعدّد اللغوي في المجتمع البشري

قبل الحديث عن الصراع أو السّلم بين اللغات، ينبغي التّنويه بداءة بظاهرة التعدّد اللغوي، وإبراز مفهومها وتجلّياتها، وبخاصة حين نأخذ بعين النظر واقع العولمة، إذ أفرزت من بين إفرازاتها تقليص المسافات بين الشعوب، وأرست مبادئ التشارك والتواصل والانفتاح؛ فتولدّ عن كلّ هذا وذاك تزايد الهجرات البشرية من كلّ الاتجاهات وإليها، وحصل تماس بين اللغات، وتجاور بينها، مما طرح مسألة التعدّد اللغوي في دوائر النقاش والجدال. والتعدّد اللغوي بمفهومه البسيط يقتضي تعايش أكثر من لسان في حيّز مكاني واحد. "والمتعدّد اللغات هو من يتكلّم أو يمتلك عدّة لغات".[1]

وتتفاوت أسباب رسوخ التعدّد اللغوي من بلد إلى آخر، لكن يمكن القول إنّ تقاسم كتل ثقافيّة متباينة البلد الواحد، يستتبعه غالباً تجاور ألسنتهم الخاصّة بعضها إلى جانب البعض. هذا، وقد ورثت العديد من الدول لغاتِ البلدان التي احتلّتها مدّة من الزمن، كما أنّ عامل الهجرة أدّى دوراً حاسماً، في توطّن ألسُنٍ وافدة إلى البلد المستضيف للجماعة المهاجرة، إذ تحتضن الكثير من الدول زمراً من الأقلّيّات العرقيّة، وهذا ما يُفضي بتحصيل حاصل إلى تغلغل لغاتها في واقع التداول اللساني الحاضن لها، وإنْ كان حجم استعمال اللغات الوافدة ضيّقاً في البيئة اللغويّة المستقبِلة، إلّا أنّه مع ذلك يولّد تعدّداً لسانياً. ولا يعزب عن البال أنّ اللغة هي ناقل حيوي لواقع ثقافي، ولسان حال الهُوّية، وما تزخر به من ملامحَ وخصائصَ حضاريّة؛ ولذا فالتعدّد اللغوي مرتبط أيّما ارتباط بالتعدّد الثقافي، وقد "ظهرت التعدّديّة الثقافيّة في الخطابات العامة في أواخر الستينيّات وأوائل السبعينيّات من القرن العشرين، عندما بدأت

[1] Josette Rey-Debove & Alain Rey, *Le Petit Robert*, Le Robert, Paris, 2015, p. 1654

كلٌّ من أستراليا وكندا في التّصريح بتأييدهما لها".[1] وغير خاف أنّ التعدّد اللغوي، ينبثق كذلك مما تقدّمه المناهج التّعليميّة في كلّ الدول، من تشجيع على تعليم اللغات، بغية النظر والتأمّل في الثقافات والحضارات الأخرى من جهة، وللإفادة منها من طريق التّرجمة من جهة أخرى؛ "فالتعدّدية اللغوية أكثر من ضرورة، إن لم تقم على الاستلاب اللغوي الذي يُعتبر مُشْكِلاً. وأما اللغات فيجدر بنا تعلّم الكثير منها وتفعيلها تفعيلاً حقيقياً، والاستفادة منها بالعمل بمبدأ النفعيّة".[2] والعامل السياسي لا يقلّ شأناً عن سابقيه في الدفع بترسيخ التعدّد اللغوي؛ أي حين يتّم فرض لغة رسميّة مكان لغة أخرى، فتحلّ محلّها، وما يستتبع هذا الإجراء من إعادة رسم موازين الغلبة اللغويّة. وأصبح التعدّد اللغوي أهمّ ميزة، تتّسم بها المجتمعات المنفتحة، والمتصلّة اتصالاً وثيقاً بغيرها. ولا غرو أنّ التعدّد اللغوي يمثّل حالة لسانيّة/اجتماعيّة، تُعْرَف بها الكثير من الدول، مع فارق في حدّة وحجم التّنوع اللساني بينها، ومع تفاوت في طبيعة السياسات اللغويّة المنتهجَة إزاءها. وصارت العولمة الآن بمفهومها الكاسح للقارات والحدود، تفرض منطق تعاملٍ متجدّدٍ، تبعاً للتزحزح المستمر للخريطة اللغوية، ومن ذلك إعطاء الأولوية للغات كالإنجليزيّة والصينيّة، لما بلغته دولها من شأو سامق، في الجانبين الاقتصادي والتجاري.

2. في مفهوم الصراع اللغوي

إنّ مسألة تعدّد اللغات، لم يُنظر إليها دائماً من منظور نابع من تَقَبّلٍ طبيعي، أو من منطلَق ينبني على تفهّمها، بل كانت تُستعمَل ذريعةً للتصارع والتغالب، "وإنْ اعتبرنا أنّ العنف أكبر

[1] علي راتانسي، **التعدّديّة الثقافيّة**، ترجمة لبنى عماد تركي، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثقافة، ط 1، 2013م، ص 17.

[2] صالح بلعيد، "**اللغة العربية في التعليم العالي بالجزائر – واقع وبديل** –"، المغرب، مجلّة اللسان العربي، العددان 56/55، 2003م، ص 347.

مولّد للتاريخ – وهذه فكرة ليست بالجديدة المبتكَرة –، فإنّ هذا العنف يطول تاريخ اللغات"،[1] وهذا الاستشهاد يطفح بالصحّة، إذْ لما عُدَّت التباينات اللسانيّة بين الجماعات البشريّة جزءاً لا يتجزأ من جملة الفوارق الثقافيّة والحضاريّة؛ شكّل الانضواء تحت انتماء لغويّ حصناً، يجد فيه المنتسبون إلى حيّزه احتماءً وقاسماً مشتركاً بينهم. غير أنّ هذا الانتماء، قد يحدث أن تحسبه الجماعة اللغوية أحياناً، وكأنّ فيه عمقاً مركزيّاً، صالحاً بالضرورة للجماعات اللغويّة الأخرى المشكِّلة للبلد الواحد؛ فتنشأ إذّاك صراعات مستندة إلى الخلفيّة اللغوية. ولقد أكدّ التّاريخ أنّ معظم القوى المستعمِرة، فرضت لسانها على الشعوب المحتلَّة، نتيجة للغلبة العسكريّة، وإذا ما تغاضينا عن الفضول الأنثروبولوجي الاستعماري، الذي تناول دراسة لغات ولهجات الشعوب التي تعرّضت للبطش الاستعماري، فإنّه في الآن نفسه، لم يَعترِف بها كلغات رسميّة، ولم تَحْظ بأيّة مكانة ثقافية أو سياسية، بل على النّقيض من ذلك؛ فقد حوربت في عقر دارها، كما كانت الحال في الجزائر بين (1830م–1962م). وقد يستمدّ الصراع جذوته من التباعد الجغرافي، بين منطقتين، مع ما يستتبع هذا التباعد البيني من فوارق لسانيّة؛ فجزيرة كورسيكا يَفْصِلُ بينها البحر عن الأراضي الفرنسيّة، كما أنّها تتمتّع بلغة مختلفة عن الفرنسيّة، وهذا ما غذّى، ومازال يغذّي الشعور لدى ساكنيها، بتميّز هوّيتهم عن الهوّيّة الفرنسيّة، وقد أدّت محاولات الانفصال المستمرّة، إلى ارتكاب أعمال عنف، إزاء كلّ ما يبدو عنصراً غريباً عن ملامح الانتماء الكورسيكي. وتطفو بين الفينة والفينة صراعات لغوية، متشبِّعة بالخلفيات السياسية والاقتصاديّة في بعض الدول، ومن ذلك ما عهدته بلجيكا من تعطّل في مسار الشؤون السياسيّة، تَبَعاً للخلافات بين الفلمنكة والفرونكوفونيين. وفي إسبانيا ينظّم الكتالانيون مظاهرات دوريّة بين الحين والآخر، مبعثها المطالبة بالانفصال عن السيادة الاسبانيّة، بحجّة الاختلافات اللسانيّة، بين لغة إقليم كتالونيا ولغة بقية البلاد الإسبانيّة. وقد يكون الصراع اللغوي أقلّ حدّة، في بعض المناطق من العالم، حين يتعلق الأمر بمناوشات بين اللغة المعياريّة واللهجات المحكيّة.

---

[1] جان لويس كالفي، **حرب اللغات**، ترجمة حسن حمزي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2008م، ص 29.

3. تجلّيات وآثار الصراع اللغوي

قد يتجلّى التعدّد اللغوي في تجاور طائفة من الألسنة وتعايشها، كما قد ينحصر في ضروب المحكيّات المنتميّة إلى اللسان الواحد. تتبلور صور الصراع اللغوي في الكثير من التجلّيات المختلفة، تَبَعاً للفوارق المميّزة للمجتمع سياسيّاً، واقتصاديّاً وإثنيّاً؛ لذلك سنزجي طائفة من التمظهرات، التي تعكس سيرورة الصراع، وتستوضح بعضا من تمفصلاته وآثاره.

1.3 الاهتمام الرّسمي بالمسألة اللغويّة

إنّ انتهاج سياسة لغوية هو أساساً إقرار بخطر، يتهدّد اللغة الرّسميّة، إذ لو سارت الأمور بدون مشكل ما، يحوم حول لغة البلد، لما بادرت السلطات إلى اتّخاذ تدابير، تُقنّن لمركزيّة اللغة الواحدة. وبطبيعة الحال، يستتبع تسطير السياسات جملة من الآليّات، التي تحاول تطبيق السياسة المنتهجَة في أرض الواقع، وذلك هو دور التّخطيط اللغوي؛ فهو يتصدّى لترجمة القرارات والقوانين الناظمة للخيارات اللغويّة لبلدٍ ما. وتحيل ترسانة الآليّات الرّسميّة – الموّجَهة لبلوغ الأهداف المتوّخاة – إلى خطوات استباقية، تسعى إلى حماية اللسان الرّسمي من أخطار، قد تتهدده، كزحف لسان ما تبعاً لسبب أو لآخر، أو أنّها تحاول إسعاف اللسان الرّسمي والذّود عنه؛ لأنّه يتصارع مع ألسنة أو جملة من اللهجات، التي قد تضعضع من مكانته المحوريّة، المفروض تبوؤها، في التّنظيم العام للدّولة والمجتمع. وإنَّ مجمل الجهود الرّاميّة إلى تنقيّة المعجم وتفصيحه، هي أمارة دالة على ما خالط اللسان الرّسمي، من شوائب ورواسب غير أصيلة، ومن مقترضَات وافدة ودخيلة. وبمعنى آخر، حين تتصدّى لجان المصطلحات لتنقية المعجم؛ فهي تحارب – قدر الطاقة – تعالق كلمات أعجميات الأصل باللسان المحلّي، وهذا شكل جلّي من أشكال الصراع، تدور دائرته بين الرّغبة في ترشيح وتصفيّة معجم اللغة، وبين محاولة كبح تغلغل مفردات ذات أصول أجنبيّة.

2.3 التشنّجات السياسية ذات الخلفيّة الثقافيّة

وقد تطفو الصراعات اللغويّة أحياناً عياناً، حين تطرأ تشنّجات حادّة بين أفراد الجماعات اللغويّة المكوّنة للمجتمع الواحد؛ فتتشكّل الجمعيات المدافعة عن هذه اللغة أو تلك، وقد تطالب جماعة ما بضرورة الاعتراف بلسانها، في التداول ووسائل الإعلام؛ فتنادي بتنظيم مظاهرات علنيّة، وقد تتأزم العلاقات بين الجماعات اللغويّة والثقافيّة، ممّا يفضي إلى تعطّل الشؤون السياسيّة، لاسيّما إذا كان النظام السياسي، يتأسّس على ضرب من الحاكميّة التشاركيّة. كما قد تدعو جماعات لغوية إلى الانفصال النهائي، وتشكيل كيّان سياسي خاص بها، يحمي لغتها وثقافتها.

3.3 العولمة وتأجيج الصراع اللغوي

ومن أهمّ بل ومن أميز تجلّيات الصراع اللغوي، ما ساقه هبوب رياح العولمة، وما استجلى منها من ملامح لأمركةِ الشعوب، وفرضِ أنموذج الغرب الثقافي، لذا وأمام اكتساح أمريكا العالم من طريق سياساتها الخارجيّة والاقتصادية والعسكرية، وكذا بفضل نتاجها السينمائيّ والغنائيّ، حتّى لا نعمّم ونقول نتاجها الثقافي؛ فإنّ الكثير من الدول، تشوّفت في هذا الامتداد تهديدا محدقا، يطول لغاتها، ويُدَاهِم خصوصياتها الثقافيّة، ولم تنأ حتّى دول غربيّة عن تبعات الهيمنة الأمريكيّة، بمختلف أشكالها ومناحيها، وآية ذلك ما أقرّته فرنسا في هذا الشأن من مبدأ "الاستثناء الثقافي" (l'exception culturelle)، دفاعاً عن الإبداع الثقافيّ والعمل على ترقيته، بغرض صونه من مغبّة اكتساحه وتراجعه أمام المنتَج الأمريكي. ولا تُحصَّن الثقافة بدون تحصين اللسان وتقويته. ومثلما يتراءى، فتأثيرات العولمة تمسّ مختلف الثقافات، ممّا يولّد صراعَ الألسنة الناطقة بها، غير أنّ فارق تأثير العولمة في الثقافات واللغات متفاوت من بلد إلى آخر. وينبغي الإقرار، في الوقت نفسه، بأن للعولمة منافع شتّى، ومن ذلك الوسائط الرقمية الحديثة، وما تمنحه من فرصٍ ثمينة لترقية اللغات، وَمَدِّهَا بوسائل ذيوعها، وقوّة تأثيرها، إذا ما حَسُنَ توظيفها بطبيعة الحال.

4.3 بين اللغات المكتوبة واللغات الشفوية

يُشار ههنا إلى شكل آخر من أنواع الصراع، وهو ذلك الذي تعرفه الكثير من اللغات الشفهيّة، وما تعانيه من أجل البقاء، ونعني جملة اللغات التي لم يُقيَّض لها نظام كتابي خاص بها؛ فهي غالباً ما تكون قاب قوسين أو أدنى من الاضمحلال والزوال، مقارنة بنظيراتها من اللغات المكتوبة، ومن ثَمّ فاللغات الشفهية، لا تتوفر على آليات تضمن لها الحماية والبقاء. "والخطر اليوم هو أن تهيمِن لغة واحدة في مجال العلوم، ووسائل الإعلام، والتقانات الجديدة [...] بحيث لا تسهم في نهاية المطاف سوى في نكوص اللغات التي تكون قناتها الناقلة شفهية".[1] وبذا، فاللغات المحكيّة تخوض صراعاً لغوياً مرغمَةً، وهو صراع طاحن لها، قد يفضي إلى فقدانها، "وموت اللغة [...] يكون غياباً بالاستبدال، أو غياباً بالتحوّل، أو غياباً بالانقراض"؛[2] ذلك أنّ اللغة الشفهيّة غير مهيّأة بِعُدَّةٍ فاعلة من الآليات، بحيث تقيها مساوئ العولمة اللغويّة؛ ومبعث هذا المذهب من القول هو ما أُتيح للألسنة المكتوبة من تعزيز تقاني، بفضل وسائل الاتصّال والتواصل الحديثة؛ فاستفادت ممّا أمّدتها به من أجهزة وأدوات، وحصلت لها غلبة على لغات لم تَحْظَ بوسائط رقميّة ناقلة لها. ومن البيّن أنّ جملة اللغات الذائعة الانتشار، تواصل زحفها بدون هوادة، في مناطق نفوذٍ كثيرات، وتكتسح الفضاءات التابعة للغات الشفهية.

5.3 مزاحمة اللغات العالميّة للغات المحلّيّة

وغير خاف أيضاً أنّ تعميم التّعليم في مختلف مناطق العالم، نجم عنه النزوع إلى اعتماد ألسنة مهيمِنة كالإنجليزية، والإسبانية، والفرنسيّة، على حساب اللغات المحليّة، ونشأ صراع بين اللغات الغالبة (الناقلة للمعرفة) واللغات المغلوبة (المتلقيّة للمعرفة)، وهذا ما يشكّل تهديداً محدقا بالتنوّع اللغوي في العالم أجمع. ومن الطرائق التي قد تحدّ من زحف التوحدّ اللغوي،

---

[1] Gilbert Dalgalian, *Enfances plurilingues : témoignages pour une éducation bilingue et plurilingue*, L'Harmattan, Paris, 2000, p. 137.

[2] جان لويس كالفي، مرجع مذكور، ص 399.

الآخذ في الاستيساع، هو تأكيد ضرورة حذق اللغة الأم أولاً، دون أيّ تغافل عن تعلم اللغات الأجنبيّة؛ "فمع تعلّم اللغة الأم، يجب تعلّم لغات أخرى، بحيث تتيح تجارب اتصالية رحبة".[1]

6.3 الصراع داخل اللغة الواحدة

والصراع قد تتشكل معالمه داخل اللغة الواحدة، ومن ذلك الصراع بين اللغة المعياريّة المقنَّنَة، وكيفيات كتابتها في وسائل الاتصال والتواصل الجديدة؛ فغالباً ما يُنظر إلى العولمة على أنّها تهدّد الكثير من المكتسَبات، والقيم، والمبادئ الرّاسخة، وحتّى عناصر الهُويّة، ولمن يذهب إلى هذا المذهب من الرّأي تبريرات لا تُنكر، ومخاوف مشروعة، ولكن العولمة وما حملته من مستحدَثات، على مستوى التقانات التواصليّة، ليست بذلك التّهديد للعربية وحدَها فقط، بل وطالت تهديداتها كلّ اللغات، ومنها اللغات ذات التداول الواسع؛ فالفرنسيون أيضاً يشتكون من تدنّي المستوى اللغوي للناشئة، وكثرة أخطائهم الإملائية والنحويّة، تبعاً للّغة الشبابيّة، التي لا تعير اهتماماً لصحّة رسم المفردات، ولاستعاضتها عن الحروف بكتابةٍ، تميل ميلاً بائناً، إلى تفضيل الرموز والأرقام، بحسب النطق الصوتي؛ وبذا فوسائط الاتصال – من هواتف وحواسيب–، وشبكات التواصل الاجتماعيّة، والشابكة أفرزت لغات مصطنَعَة تُؤْثِر الاختصار، والكتابة بالرموز والإيقونات، مما يخلق أنموذجاً منافساً لطرائق الكتابة التقليديّة للغات الطبيعيّة، بل وصراعاً ضارياً، بين مَنْ لا يبالون البتّة، بخرق النظام الكتابي وما ينطوي عليه من أبجديات، وبين من ينادون بالتقيّد الحرفي، بِسُنن وقوانين اللغة المعياريّة، لاسيما خلال التواصل بالوسائط الرّقميّة والافتراضية والتفاعليّة الحديثة.

7.3 التبعيّة اللغويّة

قد ينشأ الصراع اللغوي – بين اللغة الرّسميّة لبلد ما، ولغة أجنبيّة واحدة، أو بين اللسان المحلّي، وجملة من اللغات الوافدة –، نتيجة لما أفضت إليه مدة احتلال معيّنة، يكون قد مرّ بها

[1] Félix Martin Ambel, « Diversité des communautés linguistiques et diversité des politiques linguistiques », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp. (155-160), Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2009, p. 157

شعب من الشعوب؛ فتترسخ التبعيّة اللغويّة، ويُتوارث إذّاك لسان المستعمِرِ جيلاً بعد جيل، ومن ذلك تداولٌ متواصل، لِلّسان الفرنسي، في البلدان المغاربيّة، وفي الكثير من الدول الإفريقيّة. وينشأ الطلب على اللغة الأجنبيّة – بدل الرّسميّة – عندما يقتضي الواقع الاقتصادي ذلك، إذ قد تلجأ طائفة من الجماعة اللغوية، إلى لغة أو لغات أخرى، ويوظفونها "عندما يُقَدِّرُونَ أنّ استعمالها يجلب مزايا اجتماعيّة، ولاسيّما المزايا الاجتماعيّة/الاقتصاديّة"؛[1] أي حين يفرض سوق العمل شرط إتقان اللغة الأجنبيّة، ابتغاء الحصول على الوظيفة. وبذا، يتراءى أنّ التبعيّة الاقتصاديّة، والتبعيّة الثقافيّة الموروثة، ترسّخ في بعض المجتمعات تبعيّةً لغويّة، من شأنها أن تنافس مكانة اللغة الرّسميّة للبلد.

4. الحالة الجزائريّة والصراع اللغوي

يحتدم الصراع اللغوي في الكثير من الدول، نظراً لأسباب عدّة، تتباين بحسب الواقع التاريخي، والتّشكيل الإثني، والنسيج الاجتماعي الذي تتميّز به الجماعة اللغويّة، وإذا ما انعدمت رؤية واضحة المعالم للواقع اللساني؛ فإنّ الصراع اللغوي يطول مداه، ويتغلغل في صميم المجتمع. لذا، فالحال مع التعدّد اللغوي، تقتضي تحديد أدوار الألسنة التي تتقاسم الحيّز الجغرافي، وتراتبيتها، ورَسْمَ نظرة استشرافيّة لوظائف التعدّد اللغوي مستقبلاً، كتحديد ما هو منوط ابتغاؤه من اللغات الأجنبية؛ أي تلك اللغات الوافدة في الفضاء اللساني المحلّي.

وتعرف الجزائر تعدّداً لغوياً، لما تحتضنه من تداول لساني عربي وفرنسي وأمازيغي، وما تنفرد به من انتشار فسيفسائي لمحكّيات عاميّة متنوّعة. والعربية كانت إلى وقت قريب اللغة الرسميّة الوحيدة، لتلتحق بها الأمازيغيّة وتصبح أيضا لغة رسميّة منذ التّعديل الدستوري لسنة 2016م. ومع ذلك، فالعربيّة ليست اللغة المستعملَة في كلّ القطاعات، ويقتصر استعمالها بخاصة على المدارس، وعلى عدد كبير من الجامعات، والصحافة، والخطابات الرّسميّة،

[1] Christiane Loubier, *Langues au pouvoir politique et symbolique*, L'Harmattan, Paris, 2008, p. 146

والكثير من الدوائر الإدارية، وتشغل المحكيّات الحيّز الأعظم في التداول والاستعمال. ومبعث عدم استتباب أمر العربية، بصفة نهائية وصريحة، هو مزاحمة الفرنسية لها، وللتّسييس الذي عرفته قضيّة التّعريب. وعمليّا، شهدت المسألة اللغوية الكثير من التطوّرات والتغييرات؛ فعقب الاستقلال مباشرة، تواصل التّعليم بالفرنسيّة، نظراً لقلّة الإطارات المعرّبة، ليتحوّل واقع التّعليم، بعد ذلك، إلى ضرب من التّعليم الثنائي اللغة (فرنسي/عربي)، وشيئاً فشيئاً أصبحت العربية تجد مكانتها، إلى أن صارت مهيمِنة على الفرنسيّة. وانتهجت الكثير من القطاعات الوزاريّة مسار التّعريب، لكنّها استراتيجيّاً تأثّرت بالقرار السيّاسي وتقلبّاته. و"إنّ المتتبع لتاريخ التعريب في الجزائر يلاحظ أنّ القوانين والنصوص الرّسميّة لا تسهّل من مسيرة التعريب بقدر ما تجعله يدور في متاهات التأويل ويطوف في فلك المواد القانونيّة الرتيبة".[1] ويبدو أنّ الانكباب على التّعريب، وضع جانباً ضبط مكانة اللغة الأمازيغيّة؛ لذا فقد دافع الناطقون بالأمازيغيّة، عن قضيّة اعتراف الدّولة بها، كلغة مشكّلة لهُوّيّة الجزائريين، وهذا ما تمّ تداركه في التّعديل الدستوري لسنة 2008[2] حيث أصبحت لغة وطنيّة، وجاء تعديل 2016م[3] الدستوري جاعلاً منها لغة رسميّة. وأقلّ ما يمكن قوله عن معالجة المسألة اللغويّة في الجزائر، إنّها أثارت توّجهات متصادمة، وصراعات طالت حتّى المجالين الأدبي والسياسي. وما زالت أثار تباين الرؤى قائمة إلى هذه السّاعة. وكانت انتماءات النخب، تغذّي باستمرار وطيس النقاشات، حول الدفاع عن هذا اللسان أو ذاك.

وما يُلاحظ فعلا هو أنّ الوضع اللغوي الجزائري شاذ، إذ حَدَثَ الشروع في التّعريب، ثمّ تعثّر في بعض المناحي، وبالمقابل هناك دفاع مستميت عن الفرنسيّة، لتكون لغة في الكثير من

---

[1] فراجي بوبكري، **الترجمة، التعريب والمصطلح**، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط 1، 2004م، ص 95.

[2] الدستور الجزائري، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 المتضمن التعديل الدستوري.

[3] الجريدة الرّسميّة، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، الاثنين 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 7 مارس سنة 2016م.

المجالات والحقول المعرفيّة، على الرّغم من انعدام أي أقليّة أجنبيّة فرنكوفونيّة، وكلّ ما هناك هو أنّ الفرنسيّة هي ميراث من الحقبة الاستعماريّة، وأنّ هناك بعضاً من الجزائريين، لم يتعلّموا إلّا الفرنسية، نظراً لظروف تاريخيّة قاهرة، غُيّبت فيها العربيّة بصورة تعسّفيّة، بل وعُدَّت لغة أجنبيّة في ديارها. وبعد استقلال البلد، طفقت العربية، تستعيد مساحتها المغيَّبَة، وجمهورها ومتعلّميها، تبعاً لارتباط الشعب الجزائري الوثيق بالإسلام، وبالثقافة العربيّة؛ فانطلق التّعريب سياسيّاً، وعُطِّلَ كذلك سياسيّاً، ومع ذلك تبقى العربيّة حاضرة، لكن ليس بالقوّة والحجم اللائقين بوصفها لغةً رسميّة للدّولة. ومن الطريف أنّ بعض السفراء الأجانب في الجزائر، يجتهدون بالحديث بالعربيّة، في حين يستبيح السياسيّ الجزائري استعمال لغة أجنبيّة استعمالاً مرضيّاً.

1.4 مواقف النُّخَب من المسألة اللغوية في الجزائر

إذا كانت هذه هي الحال مع توجهات الدّولة فيما يتصل بالمسألة اللغوية، فيُلاحظ أنّ مواقف الأفراد، تكاد تتباين بالكلّيّة من مثقف إلى آخر، وقد راح مالك حداد إلى القول ما نصّه: "سوف تحتضن الجزائر حقّاً وحقيقاً شخصيتها واستقلالها، حين يتمكن كلّ جزائري، من قراءة لغته والكتابة بها"؛[1] أي حين يحذق الجزائري العربية، بعدما تمّ تغييبها ومحاصرتها في ديارها، إثر هيمنة الفرنسيّة في الاستعمال والتداول، نتيجة للاحتلال الفرنسي، ومعلوم ما عاناه مالك حداد، من آلام نفسيّة حادّة، بسبب عدم معرفته للغة العربيّة، ممّا أدّى به إلى التوقف المبكّر عن الكتابة بالفرنسيّة. أمّا كاتب ياسين مثلا، فقد نظر إلى الفرنسيّة على أساس أنّها غنيمة حرب، وكان "مؤيدا لاستعمال العربية الدارجة"[2] في التخاطب والاستعمال، من منطلَق أنّها لغة الشّعب الشّائعة، وانتصر مثقفون آخرون للعربيّة الفصحى، ومن أبرز أولئك الذين دافعوا عنها باستماته، نذكر الروائي الطاهر وطار، الذي قضى حياته في مجابهة التيّار الفرنكوفيلي،

[1] Khaoula Taleb Ibrahimi, *Les Algériens et leur (s) langue (s)*, Les éditions EL- Hikma, Alger, 1997, p. 225

[2] Gilbert Grandguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Maisonneuve & Larose, Paris, 1983, p.131

المتحيّز إلى الفرنسيّة ولتمكّن ثقافتها في الجزائر، كما أنّ الناطقين بالأمازيغيّة، كانوا يطالبون بترقيّة اللغة إلى مرتبة اللغة الرّسميّة، وهذا ما تسنّى لهم تحقيقه أخيراً، وغداً حضورها الإعلامي ملموساً، وهي تُدرس في مستويات التّعليم المختلفة.

2.4 السياسة اللغوية الجزائريّة: نحو نهاية الصراع اللغوي؟

اُتخذت قرارات هامة بخصوص اللغة الأمازيغيّة، بترقيتها من لغة وطنيّة إلى لغة رسميّة، وهي تُدرَّسُ الآن في المستويات التّعليميّة المختلفة، وهذه قرارات تاريخيّة، ينبغي التّنويه بها، نظراً للبعد الأمازيغي الأصيل الضارب في تاريخ المجتمع الجزائري، والذي هو بُعْدٌ هام من أبعاد الهويّة ومكوّن من مكوّناتها. وهذا ما من شأنه تلطيف أجواء التطاحن اللغوي، وخلق روح من الألفة اللسانيّة، ومن التقارب بين المدافعين عن العربيّة والمدافعين عن الأمازيغيّة. وبذا يتحقّق التكامل بين اللغات، مما يعود بالفائدة المرجوّة على المتعلّمين، ويبثّ في أنفسهم معالم الشّخصيّة الجزائريّة، وما تتفردّ به من امتدادات راسخة. ولقد تغافل القائمون على التّعليم إدراج اللغة الأمازيغيّة في سياساتهم اللغويّة، لكن منذ العقود الثلاثة الماضيّة، بدأ مسار التّغيير في ترسيخ التعدّد اللغوي، وشرع الاعتراف به، يأخذ مجراه الطبيعي، وتمّ إقرار المحافظة الساميّة للأمازيغيّة، وأصبح حضور الأمازيغيّة عاديّاً في وسائل الإعلام الثقيلة، واعترف التّعديل الدستوري عام 2016م بأنّها لغة رسميّة، وبدأت وزارة التّربيّة في تدريسها في مختلف أطوار التعليم. كما أنّ الجزائر، لم تغفل تعليم اللغات الوافرة التداول في عالم اليوم: من لغة إنجليزية وفرنسية وألمانيّة، إضافة إلى تعليم لغات أخرى في شاكلة الإسبانيّة والإيطاليّة. وبذا، فمعالجة المسألة اللغوية للبلد هي خطوة هامة، بغية التصالح مع الذات، لما لهذه الخطوة من أهميّة في تفعيل شروط السّلم اللغوي، الذي ينعكس بالإيجاب على السّلم القومي، من جهة، وبالانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي من جهة أخرى.

5. تبلور مفهوم سِلْم اللغات

برز مفهوم سلم اللغات أو السّلم اللغوي، كَرَدِّ فِعلٍ على الصراع اللغوي، وما قد يفضي

إليه، من تقويضٍ لكيان المجتمع ووحدته. وإذا كانت بعض الدول، قد اختارت نهج التجانس اللساني (l'uniformité linguistique)، بإخضاع جميع الأقليّات اللغويّة إلى سلطة اللغة الرّسميّة، كما هي عليه الحال في الأنموذج الفرنسي؛ فقد أقرّت بالمقابل دول أخرى، بواقع التعدّد اللغوي، وكانت الغاية من وراء ذلك تحقيق السّلم الاجتماعي، وتفادي النعرات، التي قد تستيقظ بين الحين والآخر. ومن ثَمّ كان السبيل إلى خلق شروط سلم سياسي واجتماعي، ضمان سِلْمٍ بين اللغات؛ أي تنظيم توافقي لجملة التّلوينات اللسانيّة المشكّلة للمجتمع الواحد. وتُعَدُّ سويسرة رائدة في انتهاج هذا النّوع من السياسة اللغوية؛ فلمّا عرفت البلاد بين الحربين مرحلة اضطراب بين المجموعات اللسانيّة/الثقافيّة المكوّنة للبلد؛ رأت السلطة المركزيّة أن تتخيّر المسلك الحياديّ، وأن تقرّ بمبدأ التعدّديّة اللغويّة، بغية "الحفاظ على الوحدة الوطنيّة من منطلق إبراز رمزيّة التعدد اللغوي".[1] والسّلم بين اللغات هو مدعاة إلى تقويض ركائز الصراع اللغوي، أو التّخفيف من وطأته، وذلك أضعف الإيمان، كما أنّه معالجة كيّسة لمسألة التعدّد اللغوي؛ ومبعث ذلك أنّه يقرّ بهذا الأخير، ويعترف به، ويطرح فلسفة الاحترام والتقدير المتبادل بين الجماعات اللغويّة، كطريقة حضاريّة راقيّة للتحاور والتجاور. وإذا كان (السّلم) عنصراً مُركّبا لتسمية مفهوم السّلم اللغوي؛ فليس ذلك من الترف في شيء، وإنّما الغاية تكمن في أن يوائم الاسم مسمّاه مواءمة تامة، إذ السّلم بين اللغات، يتغيّا معالجة هادئة للصراع اللغوي، باستئثار حُسْن التجاور، وألفة التعايش، وهذا الضرب من السياسة اللغويّة، يستهدف في نهاية المطاف، توفير الطمأنينة المواتيّة للازدهار الاقتصادي، و"في أيامنا هذه؛ أصبح معترفا به أنّ الحماية الفعّالة للتعدّد اللغوي، تُعَدُّ عاملاً للتقدم الاقتصادي، وللاستقرار والسّلم".[2]

وقديماً عرفت الحضارة العربية الإسلامية سلماً لغوياً إلى حدٍّ ما،، من منطلق أنّ النص القرآني اعترف بالتعدّد اللغوي والتنوّع العرقي، ولما فُتحَت الأمصار، وَعَلتْ راية الإسلام،

[1] Bernhard Altermatt, « La notion de paix des langues dans les débats sur la politique linguistique en Suisse », in : Aline Gohard-Radenkovic (éd), *Plurilinguisme, interculturalité et didactiques des langues étrangères dans un contexte bilingu*e, pp (191-212), Peter Lang, Bern, 2005, p. 201

[2] Félix Martin Ambel, *Op.Cit*., pp. 158/159

وانضوت الأقاليم تحت سيادته، حصل أنّ هذه الأخيرة حافظت على لغاتها، وأقبل أبناؤها على تعلّم اللغة العربية، بل إنّهم اشتغلوا بالتّرجمة من اللغات التي يتقنون إلى العربيّة، إذ لما "انتشرت العربية لغة القرآن ولغة الدين الجديد؛ [...] رغب من اعتنق الإسلام من سكان الشام والعراق ومصر ومن الفرس وغيرهم في إدخال علومهم التقليديّة إلى لغة دينهم"،[1] ومن ثمّ فالسّلم اللغوي، يطرح تفاعلاً إيجابياً بين الألسنة، ويسهم في تحاورها البيني المثمر.

1.5 الأنموذج الكَنَدِي

إذا ما اتّسم المجتمع الواحد، بتجاور زخم من اللغات واللهجات، التي ينتظم بها واقعه اللغوي؛ فلا مناص من توخي سبل التقارب بينها، بإيجاد حلول ترضي الأغلبية من الجماعات اللغوية، إنْ تعذّرت الاستجابة لمطالب كلّ لون لساني، "وينبغي الوصول إلى تعايش سلمي ومنسجم بين الجماعات اللسانيّة كضامن للسّلم السياسي"،[2] وتحقيقُ الطمأنينة في المجتمع – ولاسيّما إذا كان متعدّد التلوينات اللسانيّة – لا يتأتّى من دون التوافق على أرضيّة تفاهم لسانيّة، ترضي قطاعاً هامّاً من الأطراف اللغويّة، وتُحقّق آمال الأغلبيّة من الجماعات الثقافيّة المكوّنة لنسيج المجتمع؛ فمن المؤكد أنّ الاستجابة لمطالب الجميع، ستكون مهمّة في غاية الصعوبة، أمّا مسألة التّوفيق الإيجابي بين عموم المطالب اللغويّة؛ فتلك قضيّة يمكن تداركها، بما يُتَوَصَّل إليه من حلول تسترضي الانشغالات المشتركة، الصادرة عن الجماعات اللسانيّة، التي تتقاسم الرّقعة الجغرافيّة الواحدة. ولذا نرى من مزايا السّلم اللغوي أنّه "يتّسم عموما بكونه حالة من التفاهم المتبادل بين الجماعات اللسانيّة المختلفة أو على أساس أنّه يعمل على تغييب الخلافات داخل الجماعة المتعددة الألسن".[3] ولقد اعتمدت العديد من الدول – من طريق رسم سياساتها اللغوية – فكرة السّلم اللغوي، بالنظر في مسألة التعدّد اللغوي ومعالجتها بجدّيّة، من

[1] محمد سويسي، **اللغة العربية في مواكبة التفكير العلمي**، أو من وحي مجلّة المباحث التونسيّة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2001م، ص 56.

[2] Félix Martin Ambel, *Op.Cit*., p 157

[3] Bernhard Altermatt, *Op.Cit*., p 196

منطلق إشراك ممثّلي الجماعات اللسانيّة، في بلورة ما يُراد كمشروع لغوي مشترك، وبضبط تدريس اللغات المتداولة في البلد الواحد، ورسم مستويات تعليمها، وتأطير مجالات الاستعمال وحدوده. وسنعرض، فيما سيأتي، تجربة الكنديين في مسعاهم إلى إيجاد حلول لغوية، ترضي الجماعات اللسانيّة.

يُستحسن الإشارة، ههنا، إلى أنّ فكرة سلم اللغات لها الكثير من التمثّلات؛ وذلك بحسب تباين المعطيات اللسانيّة/الاجتماعيّة للدول من جهة، وبحسب تراكمات معطياتها التاريخيّة، وطبيعة تفاعلاتها فيما بينها من جهة أخرى. فإذا كانت سويسرة أقرّت التعدّدية اللغوية، باتّخاذ ثلاث لغات رسميّة، وزادت أن اعترفت بلغة أخرى، ووسمتها باللغة الوطنيّة، فإنّ كندا أقرّت الثنائيّة اللغوية.[1] لذا، لمعرفة سبب لجوء السلطات الكنديّة إلى سياسة الثنائيّة اللغوية، وما ابتغت من ورائها، من تحقيق لفكرة سلم اللغات، ينبغي الالتفات إلى طبيعة الواقع اللغوي، واستجلاء تاريخه في السياق الكندي، حتّى نقف على فهم مسار السياسة اللغوية في هذا البلد.

يُشار إلى أنّ مسألة التنوّع اللغوي، تمتّد في كندا إلى بواكير تشكّل البلاد؛ وقد كان مبعث تعدّد الألسنة في ربوعها عائدا إلى توافد المعمِّرين الفرنسيين والإنجليز إليها، وكان ذلك في خضمّ حمّى الهجرة إلى العالم الجديد. "ولقد أنشئت أوّل مستعمرة فرنسيّة دائمة سنة 1605م في أكاديا، أي ما يُعرف اليوم بـــ: نوفا سكوتيا".[2] ومع مقدم المستوطنين الفرنسيين، سمّيت المناطق الكندية بفرنسا الجديدة (la Nouvelle-France)، ولم يحظ الأهالي من الهنود بأيّ نصيب من التخطيط اللغوي، وتسيّدت الفرنسيّة البلد، إلى غاية وصول موجات متتالية من الإنجليز بعد 1760م، ممّا أفضى إلى تغيّر المعطيات الديموغرافيّة، واستتبع ذلك تزحزح موازين القوى اللسانيّة، ودخلت اللغة الإنجليزيّة في البلد، بفضل ناطقيها، وفي خضمّ هذا

[1] سنكتفي ببعض الإشارات فيما يخصّ الأنموذج السويسري؛ ذلك أنّنا تحدّثنا عنه بشيء من التفصيل في دراسة تحت الطّبع موسومة ب: "التعدّد اللغوي: نظرة في بعض التجارب".

[2] Tuija Helle, “Bilingual Education: A Study of the French Immersion Program in Canada Considering the possibilities of Adaptation to Finnish School”, in: Hakan Ringbom, *Foreign Language Learning and Bilingualism*, pp. (99-190), Abo Akademi, Finland, 1985, p. 103

التسارع بين الجماعتين اللسانيتين المهيمِنتين، لم يُنظر إلى ثقافات ولغات الأهالي الأصليين، وهُمّشوا من الواقع اللساني تهميشاً خطيراً. ثمّ غَدَتْ رحى الصراع دائرةً بين الفرنسيّة والإنجليزيّة، حتّى إنّه أصبح يُطلق على كلّ من الطرفين المتصارعين "بالوحدتين المنعزلتين اللتين يتقابل بموجبهما شعبان أسسا دولة كندا"،[1] غير أنّ الفرنسيين لم يحتفظوا بمكاسبهم في كندا، وتخلّوا عنها للإنجليز سنة 1763م. وإثر ذلك، حدث التجاور اللغوي بين الفرنسيّة والإنجليزية في الأراضي الكندية؛ فإذا كانت أمريكا اللاتينيّة ورثت لغة الإسبان، ما عدا البرازيل التي أخذت عن البرتغاليين لغتهم، وإذا كانت الحال انتهت بتمكّن الإنجليزيّة في ربوع الولايات المتحدّة الأمريكيّة، فإنّ تاريخ كندا المعقّد والمتشابك، أفرز تجاور شعبين، ولغتين هما: الفرنسيّة والإنجليزيّة. وهذه الحال تكاد تكون استثناءً في الأمريكتين.

وسعت السياسة اللغوية في كندا إلى احتواء الفرنكوفونيين، خشية التفكير في الانفصال، ولما تخلّت فرنسا عن كندا لمصلحة إنجلترة، كان ناطقو الفرنسية مازالوا نسبة سكانيّة هامة؛ لذلك لم تطرح السلطات الكندية سياسة تفضيل اللغة الانجليزيّة، بل أقرّت استعمال الفرنكوفونيين للفرنسيّة، ورمى هذا التوجه السياسي بخاصّة إلى حماية استعمال الإنجليزية في منطقة الكيبك. وعندما تمّ إعلان الكونفدرالية سنة 1867م، وفي سياق تجاور جماعتين لغويتين متباينتين، استدعى الأمر اعتماد الثنائية اللغوية، واستعمالها في المؤسسات الرّسميّة؛ فالعديد منها هي "إذاً ثنائيّةُ اللغة قانونيّاً، كالبرلمان (بغرفتيه)، والوزارات، والمحاكم الفدرالية، والشركات التابعة للدولة، وأي تنظيم مُنتمٍ للحكومة الكنديّة"،[2] وهذا ما يعطي للمواطنين الحقّ في استعمال اللغة التي يريدون، في أيّ مؤسسة حكوميّة، ومع ذلك فنسبة ضئيلة من الناطقين، يمكن وصفهم حقّا بثنائيي اللغة (locuteurs bilingues).

---

[1] Pierre Auger, « Le contact des langues et des cultures au Canada : un bilan du modèle multiculturaliste », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp. (83-104), Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2009, p. 85

[2] Jacques Leclerc, « Les législations linguistiques en Amérique du Nord », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp. (137-154), Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2009, p. 138/139

ولقد شكّل حَسْمُ السياسة اللغويّة بالنسبة إلى الكنديين – بإقرار خيار الثنائية اللغة– أمراً ساعد على تقوية الوحدة الوطنية، وعلى تخفيف حدّة الصراع اللغوي التّاريخي، وأسهم في تجنّب مأزق الانفصال، ومن ثَمّ فَهِمْنَا مبعث ازدهار التّرجمة في كندا، ولاسيما ما يتصل بالتّرجمة الإدارية منها بين اللغتين الرسميتين. وبلغ مدى التّشجيع الرّسمي، بترسيخ الثنائية اللغوية، إلى تخصيص مِنَحٍ للموظفين ثنائيي اللغة، كما تحفّز الحكومة المركزية، وتدعّم مالياً المؤسسات التربوية، التي تُقدِّم دروساً باللغتين في مناهجها التربويّة، هذا مع أنّ "الأرقام المستمدّة من إحصائيات 2006، تشير إلى التّوزيع اللساني التّالي في كندا: (57,8%) ناطقون بالإنجليزيّة، (22,1%) فرونكوفونيون، (20,1%) ناطقون بلغات أخرى، وفقط (17,4%) من الكنديين صرّحوا بأنّهم ذوي لغتين".[1]

ويعرف التّوزيع اللغوي انتشاراً غير منتظم بين منطقة ومنطقة أخرى؛ ففي منطقة الكيبك، تُعَدّ اللغة الفرنسيّة لغة مهيمِنة، ولكنّها تمثّل صورة اللغة المغلوبة في الواقع اللساني الكندي، إذ اللغة الانجليزيّة هي اللغة الغالبة. وعلى الرّغم من جملة الاختلافات القائمة، بين الكيانين المشكّلين لتضاريس كندا اللسانيّة، فإن هناك وحدة تجْمَع بينهما؛ فهناك هويّة كنديّة قويّة مشتركة بين الفرنكوفونيون والناطقين بالإنجليزية، وطبيعة هذه الهوية، أنّها عرفت كيف لا تنفي بالضرورة الاختلافات، ما بين أفراد عائلة البلد الواحد، ولما تحقّق السّلم اللغوي، والرفاهِيَة الاجتماعيّة، اجتذب الأنموذج الكندي، في النصف الأول من القرن العشرين، هجرات آتيّة خاصة من القارة الأوربيّة، لتصبح في النصف الثاني، آتية من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة. "في عام 2006، تمّ إحصاء 200 لغة ولهجة يتكلّم بها المهاجرون في كندا".[2] وقد تمكّنت السياسة اللغوية، من احتواء كل هذا الزخم، من التنوّع العرقي والتعدّد اللساني، بفضل خيار الثنائيّة اللغويّة، التي تمثّل تمظهراً بارزاً، من تمظهرات السّلم اللغويّ. إذ هذا التوجه، ضَمِنَ أسباب التعايش بين الأكثريّة اللغوية والأقليّات، كما أنّه

[1] Pierre Auger, *Op.Cit*., p. 93
[2] *Ibid*., p 86

خلق جوّاً من العَقد اللغوي، بين الأطياف المكوّنة للواقع اللساني؛ فبدل الهرولة إلى المغالبة، حدث اعتراف متبادل واحترام بين الجماعات اللسانيّة والثقافيّة. وبذا، يتراءى أمر فاعليّة مقترح السّلم اللغوي، كسياسة لغوية، تجمع الشّمل، وتفضّ الفرقة، وتلغي الانكفاء على الذّات، ومن هذا المنطلق قد يكون السّلم اللغوي، في بعض السياقات التجاءً لا غنى عنه، لما له من مزايا شتّى، في الحفاظ على وحدة البلد، وفي الذبّ عنه من أخطار التشرذم.

الخاتمة

إنّ من طبيعة الأشياء التنوّع والتعدّد، والحال كذلك مع اللغات، إذ تنوّع الألسنة خصيصة من خصائص المجتمعات البشريّة، إلّا أنّ التعدّد اللغوي، يقود أحياناً إلى التصادم والصراع؛ فحِينَ تُشَكِّلُ طائفة من اللغات تضاريس حيّز مكاني واحد؛ قد يقع تعصّب الجماعة اللسانيّة، ذات النسبة الأغلبيّة إلى لسانها، ويحصل لديها ضرب من الاحتقار للألسنة الأخرى، فتشتعل النعرات بين الجماعات اللسانيّة المتجاورة، ولقد بسطنا في بحثنا هذا طائفة من البواعث المحرّكة للصراع اللغوي. وتلافياً لصنوف الصراع المتنوّعة، تشوّفت بعض الدول، إلى توحيد اللغة والثقافة حَلاًّ لهذه المعضلة، وغير خاف أنّ التشبّث بلسان مركزي واحد، لم يكن دائما خياراً محفوفاً بالبرد والسلام، بل اعترته صرامة شديدة، وإفحام قسري لقبوله، إذ غالبا ما استتبّ الانسجام اللساني، على حساب خصوصيات الأقليّات الثقافيّة ولهجاتها المحليّة؛ فقد اكتنف التجانسَ اللساني عنفٌ حسّي ومعنوي.

وبالمقابل، هناك دول اختارت سبيل التعدّد اللغوي والثقافي، بوصفه حلاًّ نهائيّاً وجذريّاً لمشكلة التعدّد اللغوي، تَبَعاً لعسر فرض انسجام ثقافي وتوافق لساني. وسعيّاً لتجاوز القلاقل ذات الطبيعة اللسانيّة، اهتدت دولٌ إلى ما يُسمى بالسّلم بين اللغات، ومبعث هذا الخيار، هو ابتغاء تحقيق تعايش هادئ، بين الجماعات المتباينة اللسان. وكان طرح السّلم بين اللغات، في سويسرة، حلّا لا بديل عنه، لتأمين الوحدة الوطنيّة، ولتبديد أفكار، تدعو إلى التشتّت والانقسام، وقد خلق السّلم بين اللغات جوّاً من الاحترام، وهيّأ أسباب القبول بواقع التعدّد اللغويّ، وما

يُصاحبه من تباينات ثقافيّة. وفكرة التعايش بين الجماعات اللغويّة، جاءت لتسحب البساط، من تحت أرجل عرّابي الانقسامات؛ أي دحر نيّات أولئك الذين حاولوا اللعب على وتر الخصوصيات اللسانيّة والثقافيّة، لهذه الجماعة أو تلك. ومع هذا، فإنّ السّلم اللغوي، لا يعني القضاء نهائيّا على النعرات الظّرفية، التي تتولد بمناسبة أو بدونها، ولا ينبغي أن يُفهم أيضاً، أنّه حلّ سحريّ وجذريّ، حين تتشارك طائفة من اللغات في حيّز جغرافي واحد؛ ففي الحالة السويسريّة، حتّى ولو لم يفض السّلم اللغوي، إلى تفاعل ديناميّ بين الجماعات اللغويّة، وإلى تحاور بينيّ خصيب، فإنّه سمح بحصول تجاور هادئ، في كنف من الاحترام المتبادَل.

وقد تأسس التشكّل اللغوي في كندا، نتيجة للصراع الضّاري بين إنجلترة وفرنسا على امتلاك الأرض في العالم الجديد، ثم انتهى الأمر بتأسيس نظام فدرالي جامع للكلّ، لتحقيق تعايش وجودي بين الفرنكوفونيين والناطقين بالإنجليزيّة، ولإقرار ما يحدّهما من تباين لغوي وثقافي. ومن ميزات السّلم اللغوي، أنّه يصبو إلى الاعتراف المتبادَل بين الجماعات اللغوية، التي تتقاسم أرضاً واحدة وبلداً واحداً وجنسيّة واحدة. وسارت كندا بعد أخذ وردّ، في مسار إرساء معالم الثنائية اللغوية، على نطاق واسع، من أجل إرضاء الجماعتين اللسانيتين معا، ولا يعني هذا، أنْ ليس هناك تفاعلات بين اللغتين، وتداخلات على المستوى المعجمي، بين الفرنسيّة والإنجليزيّة، المتجاورتين في الأراضي الكندية، إذ "تنشأ روابط طبيعيّة بين اللغات [...]، ويحدث اتصال [بينها] من طريق التّرجمة".[1] وعلى أيّ حال، يبدو السّلم اللغوي خياراً لا مناص منه، إذا ما اتّسم الواقع اللغوي بالتّعقيد والتشابك، وإذا ما تعذّر ترضية مطالب كلّ الجماعات اللسانية، وإذا ما استعسر تحقيق تطلّعاتها المختلِفة.

ثُم أنّ إقرار التعدّد اللساني، هو أثر طبيعي، لحِقبةٍ من الصراع نشأت بين طائفة من اللغات، وهو بذلك تعبير عن عدم غلبة لسان على لسان آخر، وإقرار بوجوب تعايش ألسنة موجودةٍ في حيّز جغرافي مشترك، وقد يأخذ التعدّد اللساني وجهة النظر والتّنظير التراتبيّة

[1] Mohammed Besnaci, *La contextualisation dans la lexicographie bilingue*, Editions Oum-El-Kitab, Mostaganem, 2014, p. 333

(بتعيين اللغة الرّسميّة واللغة الوطنيّة مثلاً)، أو بانتهاج مقاربة تقضي بحمل اللغات المتصارعة، على قدر واحد من المساواة. وكلّ خيار من الخيارين، هو بمثابة اجتهاد، يبتغي فضّ النزاع، وكلّ من المقاربتين ترميان إلى احتواء واقع ما، من أشكال الصراع اللغوي. وقد شرعت الجزائر في إعادة تنظيم سياستها اللغوية، بانتهاج ترسيخ عناصر الهويّة، واللغة مكوّن رئيس لها، فرّسمّت العربية، والأمازيغيّة، وانفتحت على تعليميّة اللغات الأجنبيّة، ولا نقول إنّ الصراع اللغوي قد تبدّد بالكلّيّة؛ فهو يشتعل بين حين وحين، ولكن طفقت حِدَّتة تخفّ نوعاً ما، بفضل التّدبير اللساني، الذي استرشد بآليات من سياسة السّلم بين اللغات، وكلّ سياسة لغويّة، ينبغي أن تتعرّض للتّقييم، والتّقويم الدائمين، حتّى يتحقّق مأمول الجماعات اللغويّة من جهة، وحتّى يغدوَ الصراع اللغوي نَسياً مَنسِيّاً من جهة أخرى.

مكتبة البحث:

بالعربية:

- بلعيد صالح، "**اللغة العربية في التّعليم العالي بالجزائر: واقع وبديل**"، الرباط، مجلة اللسان العربي، عدد 56/55، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، 2003م.
- بوبكري فراجي، **الترجمة، التعريب والمصطلح**، وهران، دار الغرب، 2004م.
- الجمهوريّة الجزائريّة، الجريدة الرّسميّة، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، الاثنين 27 جمادى الأولى عام 1437 هـــ الموافق 7 مارس سنة 2016م.
- الجمهوريّة الجزائريّة، الدستور الجزائري، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 المتضمن التعديل الدستوري، 2008م.
- رستاني علي، **التعددية الثقافية**، ترجمة لبنى عماد تركي، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013م.
- سويس محمد، اللغة العربية في مواكبة التفكير العلمي أو من وحي مجلة المباحث التونسية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج 1، 2001.
- كالفي جان لويس، **حرب اللغات والسياسات اللغويّة**، ترجمة حسن حمزة، ط 1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008م.

باللغة الأجنبيّة:

- ALTERMATT Bernhard, « La notion de paix des langues dans les débats sur la politique linguistique en Suisse », in : Aline Gohard-Radenkovic (éd), *Plurilinguisme, interculturalité et didactiques des langues étrangères dans un contexte bilingu*e, pp (191-212), Peter Lang, Bern, 2005.
- AMBEL Félix Martin, « Diversité des communautés linguistiques et diversité des politiques linguistiques », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp (155-160), Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2009.
- AUGER Pierre, « Le contact des langues et des cultures au Canada : un bilan du modèle multiculturaliste », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp. (83-104), Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2009.
- BESNACI Mohammed, *La contextualisation dans la lexicographie bilingue : le cas du dictionnaire français-arabe*, Editions Oum-El-Kitab, Mostaganem, 2014.
- DALGALIAN Gilbert, *Enfances plurilingues : témoignages pour une éducation bilingue et plurilingue*, L'Harmattan, Paris, 2000.

- GRANDGUILLAUME Gilbert, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Maisonneuve & Larose, collection : « Islam d'hier et d'aujourd'hui », Paris, 1983.
- HELLE Tuija, "Bilingual Education: A Study of the French Immersion Program in Canada Considering the possibilities of Adaptation to Finnish School", in: Hakan Ringbom, *Foreign Language Learning and Bilingualism*, pp. (99-190), Abo Akademi, Finland, 1985.
- LECLERC Jacques, « Les législations linguistiques en Amérique du Nord », in : Nadine Ly (dir), *Plurilinguisme et multilinguisme*, pp. (137-154), Presses Universitaires de Bordeaux, 2009.
- LOUBIER Christiane, *Langues au pouvoir politique et symbolique*, L'Harmattan, Paris, 2008.
- REY-DEBOVE Josette & REY Alain*, Le Petit Robert*, Le Robert, Paris, 2015.
- TALEB IBRAHIMI Khaoula, *Les Algériens et leur (s) langue (s)*, Les éditions El Hikma, Alger, 1997.